سياسة الاستثمار في الجزائر - أفاق وتحديات –

The policy of investment in Algeria -Prospects and Challenges-

أ. زينات أسماء
جامعة الجزائر 03 / الجزائر
zinet-isma@live.fr

Received: 28/01/2017 *Accepted: 17/03/2017* *Published: 03/09/2017*

ملخص:

نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا ، و المتمثلة في تنامي وتيرة العولمة أصبح لزاما على الجزائر ان تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي ، و ذلك من خلال انتهاج سياسة اقتصادية للاصلاحات الهيكلية و اتخاذ اجراءات و تدابي اقتصادية و قانونية واجتماعية تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار سواء كان محلي او أجنبي ، كما تسمح هذه الاجراءات بإبراز الفرص الاستثمارية و المزايا المتاحة ، و ضمن هذا الاطار فقد عملت الجزائر منذ تسعينات القرن الماي على اعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية بدأ بالمرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، ومع مطلع الألفية اعتمدت الجزائر على انشاء مجموعة من الهياكل الادارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار وذلك بموجب الامر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

و بالرغم من الجهود المبذولة و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية ، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الاحوال مع مستوى الطموحات و مستوى الفرص الاستثمارية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر.

Abstract:

Thanks to the Recent Economic Transformations in the World, and the growing pace of Globalization it is necessary for Algeria to strengthen the capacity of the national economy in Order to achieve the gradual integration with the global economy, economic policy through structural reforms ; economic measures and actions; and legal and social contributes to creating a stimulating environment for investment whether local or foreign. It also allows these actions to highlight Investment opportunities and benefits available, and within this framework it may Since the early 1990s Algeria worked on restructuring its economy in line with the Transformations that have occurred in the international arena.Algeria began with the legislative decree 93-12 of 5 May 1993 on the promotion of investment.During the beginning of the Millennium ,Algeria creates a set of administrative structures designed to support the development of investment projects under 01-03 dated 20 August 2001 on investment development.

Despite efforts devoted to promote and encourage both local and Foreign Investment, However the Investment recorded in the country did not correspond to the expectations and level the enormous investment opportunities that are available on Algeria.

تمهيد:

تتزايد أهمية الاستثمار خاصة في الآونة الأخيرة فهو يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ولذلك سعت الدولة الجزائرية، في محاولة لتحسين مناخها الاستثماري إلى وضع وتبني الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة، من خلال الشروع في الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها وما انجر عنها من إصلاحات مست الجهاز المصرفي. إضافة إلى مختلف قوانين الاستثمار وسياسات خوصصة المؤسسات العمومية، أو من حيث توفير الظروف الملائمة لقيام الاستثمارات كتدعيم البنى التحتية للبلد وإنشاء الهيئات التي تعمل على تبسيط إجراءات توطين الاستثمارات أمام المستثمرين الأجانب.

لكن ورغم كل هذه الجهود المبذولة تبدو الحصيلة الجزائرية من الاستثمارات الأجنبية والمحلية ضعيفة إضافة إلى تصدرها المراتب الأخيرة في مختلف المؤشرات المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري التي تصدرها هيئات عالمية وإقليمية.

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف أمام تطور الاستثمار وتقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين الظروف الملائمة لتنشيط الاستثمار في الجزائر .

أهمية الدراسة : يكتسي هذا البحث أهميته من كون النشاط الاستثماري حديث الساعة على الساحة الوطنية ، سواء لدى الخبراء الاقتصاديين أو لدى صناع القرار نتيجة انخفاض أسعار البترول في أواخر سنة 2014 ما حتم على الدولة الاهتمام أكثر بالنشاط الاستثماري حيث أصبح ضرورة لا بد منها .

إشكالية الدراسة : تتمحور إشكالية هذه الدراسة :

هل توفر الإطار التشريعي المحفز كافي لتطوير الاستثمار في الجزائر؟ وما هي أبرز العراقيل التي تواجهه؟

خطة البحث : ومن أجل معالجة إشكالية البحث سنتطرق إلى المحاور الأساسية التالية :

- **واقع سياسة الإستثمار في الجزائر** وسنعالج من خلاله مؤهلات ومميزات مناخ الاستثمار في الجزائر وكذا الإطار القانوني و التنظيمي الذي ينظم الاستثمار في الجزائر .
- **معوقات الإستثمار في الجزائر** وذلك من خلال التطرق إلى المشاكل الاقتصادية والمالية ومشاكل إدارية وأخرى تنظيمية التي تعيق الاستثمار في الجزائر.
- **أفاق الإستثمار في الجزائر** وذلك باقتراح جو ملائم لمناخ الاستثمار من خلال بعض الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل أو المعوقات التي تحد من الاستثمار في الجزائر .

أولا : واقع سياسة الإستثمار في الجزائر

تبنت الحكومة الجزائرية منذ مطلع 1990 مجموعة من الإصلاحات في نفس الوقت هيكلية ومؤسساتية تهدف إلى إعادة ، وبعث التوازنات الإقتصادية الكلية ، والتمويلية ، كما تهدف إلى التنظيم ، والتحكم في عملية

التحول إلى إقتصاد السوق ، وليبرالية الاقتصاد الوطني ، بدءاً برفع الإحتكار عن التجارة الخارجية ، وإدخال الإصلاحات على قوانين الإستثمار ، وبعث الهياكل ، و الأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الإستثمار في الجزائر.

1- **مؤهلات مناخ الاستثمار في الجزائر:** يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقعاً محدداً ، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق عملها ، فهو يعتبر من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة ، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية و لنظم القانونية والأوضاع السياسية ، والبعض الآخر بالمؤسسات والسياسات التقنية والتنظيمية [1] ،إلا أن الدولة الجزائرية كغيرها من الدول الأخرى تعمل جاهدة على تشجيع الاستثمار في الجزائر مانحة العديد من الحوافز والإمتيازات من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها جذب قدر كافي من المشاريع وتوطينها لديها من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي عن طريق دعم النمو خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 والذي تزامن باعتماد مبلغ ضخم قدر ب 432 مليار دولار ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية عن طريق الفرص الإستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها نتيجة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي .

و يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأية دولة توفير الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه ، فلما كانت الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية فإنها اتخذت عدة تدابير منها فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة نظرا لتمتعها على كثير من المؤهلات والعناصر ، بحيث لديها موقع جغرافي مميّز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية فضلا على ما تملكه من ثروة من الموارد البشرية.

كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف اكتفاء السوق المحلي ثم التصدير ،كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها إحتياطي هام من البترول والغاز والمعادن المتنوعة . كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الإستثمار المحلي والأجنبي .

لذلك نجد أن مناخ الإستثمار في الجزائر يتطور ولكن بوتيرة أقل مقارنة مع الدول الأخرى المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالجزائر عملت في السنوات الأخيرة على زيادة قدرتها الإنتاجية على مستوى الطاقة (الغاز والنفط) وكذلك زيادة قدرتها التوزيعية ، وعليه كانت بحاجة ماسة إلى جذب أكبر عدد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع ، مما يستوجب عليها القيام بتعديلات في قانون المحروقات حتى يكون محفزًا قوياً لجلبها،فالجزائر تملك طاقات وقدرات هائلة في مجال الاستثمارات [2] ، وشروط استقطاب الإستثمار فيها متوفرة ، إذ نلمس شروط الإستقرار السياسي ، كما تم تحديد السياسات التنموية وتنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي ، لاسيما تطوير البنايات القاعدية وإنشاء إطار قانوني ، ومؤسساتي لتنفيذ تلك السياسات التنموية ، كما أنها تتميز بكبر سوقها ، وتتوفر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014)،يقوم هذا البرنامج على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء مناصب الشغل ، وتطوير اقتصاد المعرفة ، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية .إضافة على توفرها لفرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية ، الإتصالات والسياحة ، وكذا مجال الصناعة الغذائية والكيميائية والبترو كيميائية ، والصيدلية،

والصناعات الخفيفة المختلفة والميكانيك ، فضلا عن مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة . كما تتوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة، فهي تملك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء . أما فيما يخص الموانئ والمطارات فإنها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها مينائين للنفط و31 مطار مفتوح للطيران المدني ، ناهيك عن توفرها على موارد طبيعية خاصة البترول و الغاز ، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات والزنك ، والحديد واليورنيوم [3] .

2-الإطار التشريعي لسياسة الإستثمار في الجزائر: يهدف قانون الإستثمار بالأساس إلى تجميع ضمانات وحوافز عن طريق تلك القوانين العديدة في قانون واحد يهدف إلى توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة ،وذلك لتحرير الإستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية .

2-1 الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر: لقد كان هدف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة هو التأكيد على فكرة الإستقلال الإقتصادي ، وبالتالي كانت الأولوية للإستثمار الوطني العمومي، وذلك بتدخل الدولة في جميع مجالات الإقتصاد الحيوية باستثمار أموالها واحتكار التسيير والمراقبة وإنشاء المؤسسات العمومية وجعل هذه القطاعات غير مفتوحة للرأسمال الأجنبي إلا إذا كانت في شكل شركات مختلطة وبشروط ، ويعود هذا لتخوف الدولة من هيمنة الرأسمال الأجنبي على الإقتصاد الوطني ، الشيء الذي ظهر بشكل واضح في القانون الصادر في سنة 1963 (قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/7/26) ، وقانون الإستثمارات الصادر في سنة 1966 (أمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/6/15) أين تبنت الجزائر موقفاً حذراً من الاستثمار الأجنبي ، حيث تميزت من جهة بدعوة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر ، ومن جهة أخرى تحديد المجلات المفتوحة للإستثمار حتى يتسنى للدولة فرض رقابتها على الإستثمار، كما اتسمت هذه المرحلة بطابع الرقابة الإدارية للدولة على الإستثمارات الأمر الذي جعل جل الإستثمارات الأجنبية التي أنجزت في تلك الفترة تمت في إطار الشركات المختلطة ، بعدما تم تأسيس 38 شركة مختلطة ، ثم قانون سنة 1982 (قانون رقم 82/ 11 المؤرخ في 1982/8/24) المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني ، ثم قانون سنة 1988 (قانون رقم 25/88 المؤرخ في 1988/7/12) والذي يتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية ، ثم قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/4/14 والذي هو عبارة عن قانون خاص بالنظام البنكي والنقدي الجزائري ، وهو ليس قانون خاص بالاستثمار ولكن يتضمن بعض الأحكام المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية في إطار تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وخلافاً للقوانين الإستثمار السابقة، فإن قانون 90-10 جاء بتنظيم جديد للإستثمارات الأجنبية مع إبقاء نظام الرقابة ومبدأ الترخيص ولكن في صورة مغايرة، حيث أوكل مهمة فحص طلبات الإستثمار الأجنبي إلى هيئة نقدية وبنكية هي مجلس النقد والقرض وخول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض ، إضافة إلى محاربة التضخم ، وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص [4]، هذا ما تمخض عنه المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار والذي جاء لتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء ، وقد جاء هذا القانون في فترة خاصة، بعد إبرام الجزائر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتحقيق التفتح على السوق العالمية وتحرير التجارة الخارجية . لكن بالرغم من المبادئ المشجعة التي تضمنها قانون الإستثمار لسنة 1993 إلا أنه فشل في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية حيث لم يتم إستثمار سوى مبلغ 50 مليون دولار من بين 40 مليار دولار المصرّح بها لدى الوكالة في الفترة الممتدة ما بين 1993 و 2000 ،

لذا صدر الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار الذي قام بتعزيز المبادئ التي كرسها قانون 93-12 ، حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم لإمتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض ، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة ، و بموجب القانون 12/93 والأمر الرئاسي رقم 01-03 أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على مايلي :

أ- ميدان التطبيق (المجال) : المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 12/93 تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها ، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي ، فهي تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات .

ب- أن يكون الإستثمار موضوع تصريح خاص بالإستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على أن يخص التصريح مايلي [5] :

- التصريح بهوية المستثمر ؛
- التصريح بهيكل الإستثمار وتجهيزاته ؛
- التصريح بطبيعة النشاط الممارس؛
- التصريح بعدد مناصب الشغل المزمع إحداثها ؛
- التصريح بخصائص الأرض المطلوبة ؛
- التصريح بالتكنولوجية المستخدمة ؛
- التصريح بمكان إقامة المشروع ...الخ ؛

ج- الضمانات القانونية وتتلخص فيما يلي [6]:

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والإلتزامات فيما يتصل بالإستثمار مع الإحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها ؛

- لا تطبق المرجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي ، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة [7] ؛

- لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ،ماعدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به ؛

- كما تنص المادة 41 المرسوم التشريعي 93-12 على أنه يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ، إما بفعل المستثمر ، وإما بفعل نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده ، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك إتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية ، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص .

كما خصت الإستثمارات وفقاً لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعاً للنظام الذي تنتمي إليه وقد تم التمييز بين ثلاثة أنظمة هي كالأتي :

- **النظام العام** :وقد كانت الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة انجاز المشروع الإستثماري وكذا فترة إستغلاله وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي[8]؛

- **النظام الخاص :** وقد كانت الإمتيازات الممنوحة بموجبه تخص الإستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق وأقر المشرّع بمجموعة من الإمتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي وإمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر [9] ؛

- **نظام المناطق الحرة :** ويشمل الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها ، وتكون هذه الإستثمارات موجهة أساساً إلى التصدير ، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية ، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و شبه الجبائي و الجمركي[10].

كما أن ما جاء به الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلّق بتطوير الإستثمار هو استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية الجزائرية والمساهمة فيه،والجديد في هذا القانون :

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب ؛
- إلغاء التمييز مابين القطاع العام والخاص ؛
- إنشاء شباك وحيد لا مركزي لدى وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (AND) (والتي كانت سابقاً وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) وهي تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص، وقد فتحت لها فروعا عبر كامل ولايات الوطن وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج ، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ؛
- إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر وانضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية ودولية منها :
- اتفاقية ثنائية لحماية الإستثمارات وتشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإتحاد الإقتصاد البلجيكي اللوكسمبرغي وإيطاليا ورومانيا وإسبانيا ؛
- اتفاقية ترقية وضمان الاستثمار لتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي ؛
- اتفاقيات منع الإزدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول ؛

وأخيرا قانون رقم 19-06 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار وينص على ترتيب الإمتيازات حسب قطاع النشاط .

ويشير هذا القانون إلى أن النظام الوطني لتشجيع الإستثمار يجب أن يعاد بناؤه بطريقة تناسب الإمتيازات حسب السياسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة وهذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات ، كما ينص على وضع آليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في استفادة المستثمر من التشجيع الأكثر

امتيازا في حال وجود امتيازات من نفس النوع ، والذي يتضمن أيضا دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض اكبر للحقوق الجمركية لكن هذه الامتيازات لا يتم تطبيقها إلا إذا كان النشاط ذا فائدة اقتصادية أو يتمركز في الجنوب أو الهضاب العليا.

كما يوضح القانون أن هذه الامتيازات التي أقرت في قطاع الصناعة ستدمج مع تلك التي خصصت لقطاعي السياحة والفلاحة حيث تكون هناك إمتيازات إضافية إلى جانب تلك الموجهة للنشاطات ذات الصيغة الإقتصادية والإجتماعية وذات الأهمية التي تتمركز في مناطق تسعى الحكومة إلى جعلها مناطق انتشار، وفي هذا السياق يراجع نص القانون تعليمة الامتيازات والتحفيزات في ثلاثة مستويات هذا ويتعلق الأمر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبية و جمركية و إعفاء من الرسم على القيمة المضافة...) وامتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة والفلاحة والسياحة) وامتيازات استثنائية للمستثمرين الذين يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني [11].

أما عن كيفيات منح الإمتيازات المشتركة فيشير النص إلى أن ذلك يكون بصفة آلية دون المرور على المجلس الوطني للإستثمار، وفي حال عدم إمكانية تطبيق قاعدة الآلية يحدد النص إلزامية وجوب الدراسة واتخاذ القرار من مجلس الإستثمار لمنح هذه الامتيازات للمشاريع التي تتجاوز حد 5 مليار دج مقابل 2 مليار دج سابقا [12].

كما ألغى القانون الإجراء الحالي للتصريح بالإستثمار وطلب الامتيازات والملف الإداري وتعويضها بوثيقة وحيدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات، لكن بالمقابل على المستثمر احترام آجال انجاز مشروعه الذي يجب أن يسجل في وثيقة التسجيل.

وينص القانون على إزالة كل العراقيل التي تقف في وجه الإستثمار كمنع المستثمرين الوطنيين باستيراد العتاد المستعمل في وقت يمكن للأجانب إستيراد ذات العتاد في إطار نظام القبول المؤقت. ويجب أن يتم تجديد هذا العتاد الذي يتم إدخاله في إطار الإيجار الدولي ، من جهة ثانية يحد هذا القانون من التقليل من رأسمال الشركات الأجنبية التي تستفيد من حق تحويل مداخيلها ومنتوجات التصفية والتنازل وهذا من خلال اشتراط مساهمة دنيا للحصول على هذا الحق.

ويؤكد هذا القانون بأن أي نزاع قد ينشأ بين مستثمر أجنبي والدولة الجزائرية سواء كان مصدره المستثمر أو إجراء اتخذته الدولة سيحال على الهيئات القضائية المخولة إقليميا إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو دولية أو وجود بند في عقد يسمح للطرفين اللجوء إلى تحكيم خاص[13].

2-2 - الإطار المؤسسي للإستثمار في الجزائر: في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار وفي هذا الإطار تم إنشاء :

أ- وكالة ترقية و متابعة الإستثمارات APSI بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في أكتوبر 1993 التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 في 20 أوت 2001 إلى **وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتولى المهام التالية [14] :

- ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها ؛
- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالإستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للإستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة وهذا في مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب ؛
- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي ، السياحي والخدماتي وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد ؛
- إنشاء صندوق لدعم الإستثمارات تتكفل بإداراته الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يمول الإمتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية ، والتشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار ؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية ؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالإستثمار ؛
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء ؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للإستثمار ؛

ب- المجلس الوطني للإستثمار (CNI) : تأسس بموجب الأمر رقم 01-03 جهاز استراتيجي لدعم تطوير الإستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ، ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات [15] .

ج-الشباك الوحيد الامركزي (G.U) [16] : بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار أنشأ شباك وحيد على مستوى كل ولاية ضمن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وذلك من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب و يشمل الممثلين المحليين للوكالة والإدارات و الهيئات العمومية المعنية بالاستثمار .

د- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الإستثمار (MDPPI) : وتضطلع بالمهام التالية :

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة ، اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار،و بموجب هذه القوانين والهياكل والهيئات أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرّع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا .

ثانيا : معوقات الاستثمار في الجزائر: من أبرز عوائق الاستثمار في الجزائر مايلي :

1- الحاكمية وبطئ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية: تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام والاقتصاد الممركز والمخطط ، حيث نجد القطاع العام مازال يقوم بدور هام في الإقتصاد وبشكل ملحوظ ، أما برنامج الخصخصة مازال يعرف بطء كبير حيث أن القسط الأوفر من السوق مازال مسيطر عليه من طرف البنوك العمومية (حولي 94٪) وكذلك الهياكل القاعدية وبعض الصناعات مازلت مسيطر عليها من طرف القطاع العام على الرغم من ضعفها ، وهو ما يشكل عائق أمام الاستثمار المحلي والأجنبي [17] .

2- مشاكل إقتصادية ومالية: من خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي[18]، تؤكد أن النتائج التي وصل إليها رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر FCE الذين يعتبرون أن العوائق المالية هي أكبر العوائق التي يعترضون إليها فمنهم من اعتبر المشكل الأول يكمن في صعوبة التمويل ، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة نظرا لعدم تمكنها من توفير الضمانات الكافية كما تواجه المؤسسات بصفة عامة صعوبة التزود بالمواد الأولية نظرا للعراقيل والإجراءات الجمركية الخاصة بالإستيراد ، بالإضافة إلى ندرة بعضها وارتفاع أسعارها . كما تمثل مشكلة العقار نسبة 12.9٪ من عوائق الإستثمار لارتفاع أسعاره في المدن الكبرى التي ترتكز فيها أغلب الاستثمارات نظرا لتعدد الإجراءات الإدارية مما يعطل حصول المستثمرين على عقود ثابتة الملكية الضرورية لطلب الحصول على التمويل ، كما يرتبط بمشكل العقار مشكلة تهيئة المناطق الصناعية و تزويدها بالمرافق الأساسية لانطلاق المشروع بدءاً من (الكهرباء، الماء ، الغاز، الهاتف) ..الخ

ويرجع مشكل العقارات الصناعية لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية ، بالإضافة لارتفاع أسعارها ، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي بالإضافة للكثير من المشاكل البيروقراطية كثقل الإجراءات الإدارية وتعدد الهيئات التي تقدم الملفات [19].

3- **مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي:** تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا ،وكثيرة التغير مما يقلل شفافيتها بالإضافة إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وهو ما رسخ إنطباعا سيئا لدى المستثمرين وعليه يمكن إجمال أهم المعوقات الإدارية و التنظيمية في ما يلي:

- تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة [20].
- تعقد وبطئ الإجراءات الإدارية ، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء ، و93 يوما (في المتوسط) ،و220 يوم للحصول على رخصة البناء [21].
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الماء، الكهرباء،الغاز،خطوط الهواتف ، قنوات الصرف الصحية كما هو مبين في الجدول رقم (01) .
- البيروقراطية والفساد ،حيث أصبحت من أسباب انتشار الجريمة و تشويه سمعة البلد ، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم و فعالية الاستثمار و بالتالي إبطاء معدل التنمية [22].

الجدول رقم 01 : المراحل و الإجراءات اللازمة لإنشاء مشروع استثماري في الجزائر لسنة 2016 مقارنة بتونس و كوريا الجنوبية

بيانات مؤشر سهولة الاعمال	الجزائر	تونس	جمهورية كوريا
الترتيب في مؤشر سهولة اداء الاعمال (189 دولة)	**163**	**75**	**4**
بدأ النشاط التجاري (الترتيب)	**145**	**91**	**17**
عدد الإجراءات	12	9	3
الوقت اللازم (بالأيام)	20	11	4
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	**119**	**57**	**28**
عدد الإجراءات	17	17	10
الوقت اللازم(بالأيام)	220	93	28
الحصول على الكهرباء (الترتيب)	**130**	**38**	**1**
عدد الإجراءات	5	4	3
الوقت اللازم (بالأيام)	180	65	18
تسجيل ملكية الاصل العقاري(الترتيب)	**161**	**90**	**41**
عدد الإجراءات	10	4	7
الوقت اللازم(بالأيام)	55	39	6.5

المصدر: www.doingbusiness.org

كما يضاف إلى جملة العوائق وجود إقتصاد موازي غير رسمي مهم يتجلى في سلع دون حقوق جمركية وكذلك الدفع دون فاتورة ودون إتباع الطرق القانونية للدفع ، مما أغرق السوق بسلع ذات أسعار تنافسية بالإضافة لعدم دفعه الضرائب واستعمال الأيدي العاملة غير مغطاة من صندوق الضمان الاجتماعي .

أما في مجال التجارة الدولية تتميز عمليات التصدير والاستيراد بطول مدة الإجراءات والوقت المستغرق مع ارتفاع التكاليف مقارنة مع تونس وجمهورية كوريا كما هو مبين في الجدول رقم(02) .

الجدول رقم 02 : مؤشرات عن التجارة الدولية للجزائر مقارنة بتونس و جمهورية كوريا لسنة 2016

بيانات مؤشر سهولة الأعمال	الجزائر	تونس	جمهورية كوريا
التجارة عبر الحدود الدولية (الترتيب)	178	91	32
الوقت اللازم للتصدير: الإمتثال للشروط و المتطلبات المستندية (ساعات)	149	3	1
الوقت اللازم للاستيراد : الإمتثال للشروط و المتطلبات المستندية (ساعات)	249	27	1
الحصول على الائتمان (الترتيب)	174	127	42
حماية المستثمرين الأقلية (الترتيب)	174	112	10
دفع الضرائب (الترتيب)	170	103	25

المصدر: www.doingbusiness.org

ثالثا : أفاق الاستثمار في الجزائر

إن الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من إقتصادية ومالية وبشرية توفر لها الإمكانية في تحقيق مناخ إستثماري ملائم ، بشرط أن يحسن توظيف هذه الإمكانيات .

1- الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد : لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والإستقرار الإجتماعي واحترام دولة القانون ،والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري ، ولكن هذه العناصر غير كافية بحيث لا بد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) ومن بلدان أخرى غير أعضاء ، وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية هي كالأتي[23] :

- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار : فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الإستثمار ، مثل معايير تحرير وحماية الإستثمار ، لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب ، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة؛
- أهمية ضمان الشفافية في وضع و تنفيذ السياسات والقوانين : لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم التأكد والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري ، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص ، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية ؛
- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور مناخ الاستثمار : أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة) وخلق الظروف الحسنة للإستثمار ،أخذًا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع .

2- التوصيات المقترحة لمعالجة مشاكل الاستثمار في الجزائر

- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي : ويظهر ذلك من خلال تحقيق معدلات متزايدة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيق ، وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي ، أو تلاقي التقلبات العنيفة في سعر الصرف والتي يكون لها أثر كبير وسلبي على تدفق الاستثمار بأنواعه ،خاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة ، كما يؤكد ذلك اتجاه معظم تدفقات رأس المال الأجنبي ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بالدرجة الأولى ، ثم إلى الدول النامية التي تملك برنامجا لإستقرار الإقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الإقتصادي ، والتي حققت أيضا معدلات نمو مرتفعة[24] .

- تعزيز الإنفتاح الإقتصادي و الإندماج الإقليمي والدولي : يتطلب تعزيز الإنفتاح الإقتصادي للدول العربية عدد من الإجراءات يتمثل أهمها في مايلي :

أ- إصلاح هيكل التعريفة الجمركية وإزالة التشوهات المتمثلة في كثرة عدد فئات التعريفة الجمركية ؛
ب- تقليص الحواجز غير الجمركية من رسوم الخدمات ورسوم الفحص و الرقابة النوعية و غيرها ؛
ج- تحسين الكفاءة الأساسية المادية من طرق ومباني ومطارات ووسائل نقل الإتصلات و الكهرباء ؛

د- تحسين معايير الاختبار والمعاينة والتوثيق ، بحيث تتفق مع المعايير العالمية ، بالإضافة إلى إشراف القطاع الخاص في أسس التطوير .

- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية : وفيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة للإستثمار ، فعلى الجزائر أن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية القوانين والتشريعات المنظمة للإستثمار (قانون الشركات ، قانون تشجيع الاستثمار ، قانون الضرائب...الخ) ،وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار ، ورفع القيود المتعلقة بالأنشطة والقطاعات غير المسموحة للمستثمرين الأجانب و كذلك تبسيط الإجراءات والرسوم ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع .

أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي في الجزائر : فيجب ضمان التسيير الجيد والحوكمة مثل كفاءة القطاع العام ودرجة الفساد وفرص سيادة القانون ، وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير الأداء المؤسسي باعتباره عنصراً فعال في جذب المستثمرين الأجانب :

–استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار والإشراف عليه سواء كان محليا أو إقليميا أو أجنبيا ، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار و تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين ، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وإصدار التراخيص بأقصى سرعة في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري ؛

– إنشاء محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة وحقوق المكية الفكرية ؛

– العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل على فرص الاستثمار المتاحة ؛

- تحسين النظام الضريبي و الإدارة الضريبية :على الرغم من الإعفاءات الضريبية التي توفرها الأنظمة الضريبية إلا أنها لا توفر مواقع تنافسية في جذب الإستثمارات على العموم مقارنة بدول أخرى متطورة أو سائرة في طريق النمو ، بسبب تصميم نظمها الضريبية الذي لا يتسم بالوضوح والشفافية ، وفي مايلي عرض لأهم السياسات المقترحة بشأن تطوير النظام الضريبي والإدارة الضريبية [25] :

أ- الحوافز الضريبية : ونذكر فيها مايلي :

– ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية مع التركيز على الصناعة باعتبارها نشاطا ديناميكيا هاما لتطوير القطاعات الأخرى ؛

– تقديم نظام للحوافز مبسط إداريا يقلل من عدد الضرائب و يعتمد على الأسعار النسبية ويوسع الأوعية الضريبية؛

– التيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب على الدخل ؛

ب- الحوافز المالية غير الضريبية : ونذكر في مايلي :

– الإستفادة من تجارب بعض الدول في منح علاوات للإستثمار بحيث تمثل نسبة من نفقات المشروع ؛

– مساهمة الدولة في إعداد دراسات الجدوى ،ودعم المستثمرين عن طريق توفير العقارات والأراضي في بعض المناطق أفضل من منحهم إعفاءات ضريبية ؛

– السماح بمعدلات إهتلاك متسارعة لمعدات المصانع عند إحتساب الضرائب على الأرباح الصناعية للإسراع بعملية التحديث التكنولوجي ؛

- الآليات التقنية والإعلامية والإدارية : تعتبر الآليات التقنية والإعلامية والإدارية من بين العوامل المساعدة على بلوغ الفكرة الاستثمارية وتجسيدها في الميدان وتتمثل بالخصوص في مايلي :

- في وضع خريطة إلكترونية إستثمارية للتنمية في الجزائر وهو موقع إلكتروني على الأنترنيت للتعريف بجميع الفرص الإستثمارية والأنشطة الإقتصادية المقترحة للإستثمار مع كل الحوافز والمساعدات التي تكون على عاتق الدولة ؛
- العمل على عصرنة وتقريب الإدارة من المستثمر ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري من الابتزاز والعرقلة المقصودة بغرض الحصول على الرشوة ؛
- تكفل الدولة أو الحكومة بالتهيئة والهياكل القاعدية والبنية الأساسية ، وإيجاد مناطق للنشاط الإستثماري من مدن صناعية ومناطق أخرى ....الخ .

الخاتمة :

إن سيرورة الإنتقال من إقتصاد إشتراكي إلى إقتصاد السوق فرض على الدولة الجزائرية مع بداية التسعينيات إنتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية ، هذه السياسة سمحت باستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وسمحت أيضا بتحرير التجارة ، إلا أنه وحسب المؤسسات الدولية لم يرتفع حجم الاستثمار المحلي و الأجنبي الوارد إلى الجزائر وهو ما يؤكد أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازنات الكلية إذا كان يعتبر شرطا ضروريا ومسبقا لتهيئة البيئة المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي ، فإنه لا يعتبر إلا مرحلة أولى فقط يجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية، وقد تعتبر هي العوامل الحاسمة في تحسين مناخ الاستثمار ،حيث يتطلب تدخلا حكوميا يهدف إلى توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار ، ويتحقق ذلك من خلال إقامة مؤسسات تشرف عليها الحكومة لضمان احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد ، أي المؤسسات التي تؤدي إلى تقليص تكلفة المعاملات التي تفسد المناخ الاستثماري ، ويتمثل دور هذه المؤسسات في تحقيق الإطار التنظيمي المناسب للإستثمار من خلال وضع الأطر التنظيمية المحفزة له وتطوير عمل مؤسسات لترويج الاستثمار من أجل تحسين صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي وإقناعه بجدوى الاستثمار فيها .

إن القيام بالترويج للاستثمار يجب أن يستند على اربعة أسس هي كالأتي :

- بناء صورة جيدة للبلد ؛
- تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين المحتملين ؛
- استهداف بعض المستثمرين ؛
- استهداف بعض القطاعات المراد تطويرها ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن القيام بالترويج الجيد للفرص الاستثمارية لن يكون له أي معنى قبل التأكد من تحسن مناخ الاستثمار وتخفيف العوائق التي يتعرض لها المستثمرون الحاليون ، لذلك يجب على متخذي القرار في مختلف مراكزهم ،العمل على تذليل العقبات التي يتعرض لها المستثمرون وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات من خلال القيام بإصلاحات مؤسساتية شاملة تتحقق فيها المعايير المحددة من طرف المؤسسات دولية النشاط والهيئات والمنظمات الدولية، مع ضرورة تكييف هذه السياسات مع خصوصيات البيئة المحلية .

المراجع والإحالات:

1- محمد داودي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية "،مجلة التنمية السياسية الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ،2011 ، ص 8 .

2- محمد داودي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 9-12 .

3- تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة2010 ، استثمر في الجزائر ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 9-16 .

4- منصوري الزين ، واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2 ،جامعة الشلف ،2005 ، ص 129

5- المادة 4 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 اكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار

6- المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 مرجع سبق ذكره

7- المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 مرجع سبق ذكره

8- المواد 17،18،19 من المرسوم التشريعي 93-12 مرجع سبق ذكره

9- المادة 22 من المرسوم التشريعي 93-12 مرجع سبق ذكره

10- المادة 28 من المرسوم التشريعي 93-12 مرجع سبق ذكره

11- االمواد 12،13 من القانون 16-09 المؤرخ في3 اوت 2016 و يتعلق بترقية الاستثمار

12- المادة 14 من القانون 16-09 ، مرجع سبق ذكره

13- المادة 24 من القانون 16-09 ، مرجع سبق ذكره

14- المواد 6 ،7 ، 8 و المواد 21 و 22 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

15- المادة 18 من الأمر 01-03 و المعدلة بالمادة 12 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و المتعلق بتطوير الاستثمار

16- المواد من 23 إلى 27 من الامر رقم 01-03 ، مرجع سبق ذكره

17- منصوري الزين ،تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، الاردن ، در الراية للنشر و التوزيع ، 2012 ، ص 172

18-World bank ,Algeria Investement Climat Assessment ,juin 2003 p9

19- بعداش مسيكة ، غربي فوزية ، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، عدد 5 ، 2006 ص 43-44 .

20- حيث أن هناك تداخلا بين المجلس الوطني للاستثمارر CNI و الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI فيما يخص منح المزايا و الحوافز للمستثمرين من جهة ،وبين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDPPI) ، بالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة حدوث نزاع يحق للمستثمر أن يقدم صعنا قضائيا ، أو لدى رئيس الحكومة أو لدى (MDPPI) وان بدت هذه الخيارات ايجابية فإنها توحي بوجود ضبابية و عدم التنسيق بين الهيئات المعنية

21-Banque Mondiale, « **Doing Busines** », (en ligne), www.worldbank.org/doingbusines.2003, (page consultée le 12-04-2004).

22- Paolo Mauro, « corruption and growth », **Quarterly Journal of Economic**, vol.110, N°:3, August 1995, p. 681-682

23- OCDE ,Initiative del'OCDE pour un investissement au service du développement ,réunion du conseil de l'OCDE au niveau ministeriel ,11 Avril 2006 ,p87 .

24- هيل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية ، الإمارات ، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية ،دراسات استرتيجية ، العدد22 ،1999 ص37

25 - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار ، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ، القاهرة ، 1998 ص ص 31-32.